

الفصل الثالث عشر

المستقبل السياسي والاقتصادي لأوروبا

بقلم توماس ماير

رأى توماس ماير التجربة الاقتصادية لأوروبا ولم يعجبه ما رأى. وحيث أنه رئيس المجموعة الاقتصادية المختصة بأوروبا في مصرف دويتشه بنك فإنه جدير بوقفة يتوقفها المرء عنده. فهو يكتب عن الاقتصاد بثقة الخبير المحرب وبمعرفة واسعة لا تضاهى بالصلة بين الاقتصاد والسياسة والتاريخ بحيث يسترعي انتباهنا دونما إبطاء. يعرض ماير في مقالته هذه لمجموعة محدودة من الخيارات المالية والنقدية مجتمعة متاحة حالياً أمام أوروبا التي تقدمت بالعمر. عمل سابقاً خبيراً اقتصادياً في صندوق النقد الدولي لذلك ليس المرء بحاجة لنظارات ورنية اللون. فهو في مقالته واضح الرؤية يتسم بالجد والاعتدال والرزنة.

يدعي أتباع المدرسة "التاريخية" في الفلسفة (هل تذكرون هيغيل وماركس؟) أنهم قد وجدوا المحرك الرئيس للتاريخ الإنساني. وقد استخدموا نموذجهم التاريخي بملء حريتهم في التنبؤ بالمسار المستقبلي للأحداث (الذي بلغ أوجه بانتصار الدولة البروسية أو بقدوم الشيوعية، حسب الحال). ولكن حتى من قبل أن يثبت التاريخ خطأهم أثبت السير كارل بوبر Sir Karl Popper أن "التاريخية" إنما هي مغالطة وفكرة خاطئة.⁽¹⁾ وقد بتنا اليوم نقبل بالحقيقة

القائلة إنه ليس بمقدورنا أن نتنبأ بمسار التاريخ. وكل ما نستطيع فعله هو التعرف على بعض القوى التي صنعت الماضي القريب وربما التطورات المحتملة، ثم نتكهن إلى أين ستقودنا هذه التطورات. ومن يحاول قراءة التاريخ ليس سوى شخص يقف على الشرفة وينظر إلى الشارع في الأسفل، يمتد نظره إلى زاوية الشارع عن بعد، فلا يرى ما هو أكثر من ذلك ولا ما هو أقل.

فماذا نرى إذا نظرنا إلى شارع التاريخ السياسي والاقتصادي لأوروبا؟ كانت أوروبا ولقرون عديدة خلت محطة توليد الطاقة السياسية والاقتصادية للعالم. وهي مدينة بنهوضها إلى مناخها الملائم ولثقافة الاعتراف بالملكية الخاصة ولحظها الحسن في نجاتها من قوة سياسية مركزية عظيمة القوة بعد سقوط الامبراطورية الرومانية.⁽²⁾ ونتيجة لهذه العوامل كان ثمة تنافس سياسي واقتصادي شديد بين شعوب متعددة تقطن في مساحة جغرافية صغيرة نوعاً ما. وما ندعوه في كثير من الأحيان "العصور الوسطى المظلمة" كان في واقع الحال فترة تفصل بين سقوط روما وبداية عصر النهضة، وهي فترة كانت حقاً فترة حضارة لقوة عظمى هيمنت على العالم لفترة امتدت من القرن السادس عشر وحتى مطلع القرن العشرين.

يقول المؤرخ بول كينيدي Paul Kennedy: كان للنتائج السياسية والاجتماعية لذاك النمو اللامركزي الكبير وغير الخاضع للإشراف في التجارة والتجار والموانئ والأسواق أهمية كبرى.⁽³⁾

مع انتهاء القرن التاسع عشر كانت أوروبا قد وصلت إلى ذروة قوتها. وبلغ إنتاجها الصناعي ما يعادل نصف إنتاج العالم. فكان إنتاجها من الحديد والصلب يفوق ما تنتجه الولايات المتحدة وروسيا واليابان مجتمعة. لكن، ما كان يعد في العصور السابقة تنافساً إيجابياً منتجاً بين الشعوب الأوروبية تحول في القرن العشرين إلى صراع كارثي بين الدول الأوروبية في عام 1938. وحيث كان هذا

الصراع قد بلغ نصف مدها، تراجعت حصة أوروبا من الإنتاج الصناعي العالمي وازدادت حصة كل من الولايات المتحدة وباقي دول العالم (انظر الشكل 13.1). وما أن انتهت المرحلة الساخنة من الصراع في عام 1945 حتى كانت أوروبا قد قسمت إلى منطقتي نفوذ للولايات المتحدة وروسيا. ومع مجيء العام 1989 كانت نهاية الحرب الباردة التي أنهت أيضاً حرب القرن العشرين في أوروبا وبقيت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم.

الشكل 13.1 النسب المئوية لخصص الإنتاج الصناعي العالمي

	1880	1900	1913	1928	1938
أوروبا*	46.1	45.7	41.3	30.2	30.6
الولايات المتحدة	14.7	23.6	32.0	39.3	31.4
باقي دول العالم	39.2	30.7	26.7	30.5	38.0

* منطقة الدول الأعضاء الخمس عشرة الأولى في الاتحاد الأوروبي

المصدر: كتاب بول كينيدي بعنوان (The Rise and Fall of Great Powers (New York: Vintage, 1987, p. 202)

بيد أن سقوط جدار برلين حمل معه آمالاً بانبعاث أوروبا جديد. نفضت أوروبا عن كاهلها تلك الانقسامات العميقة التي تسببت بحربين عالميتين وحرب باردة، فبدت الآن تتمتع بمزيد من الحرية للحاق بالولايات المتحدة وتصبح شريكاً نداءً لها في عالم ينعم بالازدهار. لكن أوروبا ظلت متخلفة عن الولايات المتحدة على الصعيدين السياسي والاقتصادي خلال التسعينيات. وعلينا أن ندرك الآن أن هذا النهوض ليس مجرد وثبة لم تتجح وستتكرر في مرحلة لاحقة. بل إن التطورات الحاصلة في التسعينيات تؤكد على التراجع السياسي والاقتصادي النسبي الذي شهدته أوروبا منذ مطلع القرن العشرين. وحيث إنه من غير المتوقع

أن تلبى أوروبا تلك التحديات السياسية والاقتصادية المقبلة، فإن هذا التراجع مرشح لأن يستمر لجيلين أو ثلاثة أجيال أخرى قادمة.

التحدي السياسي:

ذات مرة أبدى هنري كيسنجر ملاحظة بارعة لا تخلو من السخرية حين قال ليس لأوروبا رقم هاتف واحد يستطيع القادة السياسيون الآخرون استعماله عند الحاجة. والمعروف أنه لكي تؤخذ الدولة أو الإقليم على محمل الجد في السياسة العالمية ينبغي لها أن تظهر ثقلها الصحيح على المقياس الاقتصادي و/أو العسكري، كما ينبغي لها أن تستخدم هذا الثقل استخداماً فاعلاً ومؤثراً.

وإدراكاً منهم لقوانين "سياسة القوة" أحدثت الساسة الأوروبيون مؤسسات سياسية يمكن أن "يتصل بها هاتفياً" قادة العالم الآخرون. ففي فترة وجيزة من الزمن بدت عملية التكامل والاندماج الأوروبي مرشحة لأن تنتهي باتحاد سياسي كامل يضم عدداً من السكان يزيد عن عدد سكان الولايات المتحدة ولديه ناتج محلي إجمالي يأتي في المرتبة الثانية بعد الناتج المحلي للولايات المتحدة.

ولكن، وبعد سقوط جدار برلين، ومع انتهاء الانقسامات السياسية في أوروبا التي ميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تعثر التحرك نحو الاندماج السياسي الأوروبي. ويبدو واضحاً الآن أن احتمال أن يكون لأوروبا رقم هاتف واحد على المدى المنظور بعيد جداً، وسيشعر العالم أنه يستطيع تدبر الأمور بدون هذا الهاتف.

البحث عن الاستقرار السياسي:

نشأت فكرة "اتحاد يتزايد وثوقاً وارتباطاً" التي أرسنها معاهدة روما لعام 1957، والتي تعد حجر الزاوية للاتحاد الأوروبي، عن تلك الدروس والعبر المستخلصة من الحرب العالمية الأولى. قبل أن تنتهي الحرب العالمية الثانية قرر

الحلفاء وحسموا أمرهم بأن الأخطاء التي حصلت بعد انتصارهم عام 1918 يجب ألا تتكرر. آنذاك وجدت ألمانيا غير المستقرة سياسياً نفسها مرهقة بأعباء مطالبات بالتعويضات وتركت وحيدة لتتدبر أمرها.⁽⁴⁾ لكن الأداء الاقتصادي الرديء ومشاعر السخط إزاء تعويضات الحرب شكلا أرضاً خصبة لنشوء الحزب النازي ولتجدد اعتداءات ألمانيا على جيرانها. أما هذه المرة، فينبغي ألا تترك ألمانيا المهزومة لتتدبر أمرها وحيدة. ينبغي أن تقدم لها المساعدات لإعادة بناء اقتصادها الذي مزقته الحرب وأن تدمج ضمن البنية السياسية الأوروبية. ففي عام 1944 وضع روبرت مارجولين Robert Marjolin، أحد مهندسي توحيد أوروبا وكان في منفاه في واشنطن العاصمة آنذاك، مخطط الاندماج السياسي الأوروبي. يقول في مذكراته: "ينبغي أن تتضمن المرحلة الأولى تشكيل اتحاد يضم بريطانيا وفرنسا وألمانيا ودول البينيلوكس (بلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ)"⁽⁵⁾ وقد توقع أيضاً ظهور حافز قوي بصورة استثنائية من توحيد السوق الأوروبية يتضمن إزالة جميع الحواجز أمام حرية حركة البضائع والأشخاص ورأس المال.

أيدت الولايات المتحدة، بشقيها الإدارة والكونغرس، آراء مارجولين بقوة. فقد رأى الأمريكيون هذا الاندماج ضرورياً لأوروبا لتعود وتقف على قدميها سياسياً واقتصادياً دونما دعم اقتصادي وعسكري مفتوح من الولايات المتحدة. ولكن، وبرغم كل ما كان ونستون تشرشل يفكر به عام 1940 بخصوص توحيد أوروبا سياسياً كانت المملكة المتحدة تعادي هذه الفكرة. ورغم أن الحرب قد مزقت القارة شر ممزق - إذ دمرت الاقتصادات وألحقت العار بالحكومات - خرجت بريطانيا منها دونما "إحساس بتقاعس وطني وشعور بعجز قوي، إنما بإحساس بالإنجاز الوطني والتلاحم وأوهام القوة"، بحسب ما قالتها المؤرخة ميريام كامبس Miriam Camps.⁽⁶⁾ لذلك لم يكن لدى بريطانيا أي دعم عاطفي للوحدة الأوروبية. بل ما زال البريطانيون يشعرون أن بلادهم هي القوة الثالثة

بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وإنهم يتمتعون بعلاقة متميزة مع الولايات المتحدة.

وهكذا ابتداء الاندماج الأوروبي دون مشاركة المملكة المتحدة. أما كبار صناع السياسة الفرنسيون في ذلك الحين - ونخص بالذكر منهم شارل ديغول وجان مونييه - فقد رأوا أن تحسين العلاقات بين فرنسا وألمانيا يشكل حجر الزاوية للوحدة الأوروبية. فابتداءً مونييه عملية التوحيد من خلال إبرام المعاهدة التي أسست عام 1952 مجموعة الفحم والصلب الأوروبية.⁽⁷⁾ ومضى شارل ديغول إلى ما هو أبعد من تلك المعاهدة وذلك من خلال طرحه لمشروع يفضي إلى اتحاد أوروبي اقتصادي فكانت معاهدة روما. في غضون ذلك كانت آراء صناع السياسة الفرنسيين حول ضرورة التصالح والتوفيق بين فرنسا وألمانيا تجد صدى واسعاً لها عند نظرائهم الألمان، الذين رأوا في فرنسا المنبر السياسي والدبلوماسي الذي يتيح لجمهورية ألمانيا الفدرالية الفتية أن تبدأ عودتها لكسب الاحترام الدولي. وكان ثمن ذلك القبول بالدور الريادي لفرنسا في قيادة أوروبا، وهو ثمن زهيد دفعه مستشارو ألمانيا ابتداءً من كونراد أديناور وحتى هيلموت كول.

رأى الألمان - وغيرهم من "الفدراليين" الأوروبيين - أن عملية الاندماج الأوروبي تسير وفق مبدأ التفاعل المتسلسل.⁽⁸⁾ فقد ابتداءً هذا الاندماج باتحاد جمركي وسياسة زراعية مشتركة، تقود بالتالي إلى سياسة نقدية وخارجية ودفاعية مشتركة، وفي نهاية المطاف إلى أوروبا فدرالية موحدة سياسياً. لكن البراغماتيين - بما فيهم معظم أفراد النخبة السياسية في فرنسا - لم يؤمنوا بقيام ولايات متحدة أوروبية، إلا أنهم رغم ذلك رأوا في العملية التي يجري تنفيذها تعاوناً بين الدول القومية الأوروبية في مجالات تتزايد أعدادها ويقوم على أساس من المعاهدات الدولية وليس على أساس اتحاد سياسي. ولم يكن لاختلاف وجهات النظر هذه أهمية تذكر على مدى سنين عديدة، فكلا

الفدراليين والبراغماتيين يمكن أن يدفعوا باتجاه السياسات نفسها نحو "اتحاد يتزايد وثوقاً وارتباطاً" دون أن يضطروا إلى الاهتمام أين تنتهي.

الاتحاد النقدي الأوروبي خطوة نحو الإتحاد السياسي

كان ينظر، ومنذ عهد بعيد، إلى الإتحاد النقدي على أنه خطوة لا بد منها في سبيل الوصول إلى "اتحاد يتزايد وثوقاً وترابطاً" وبأنه المحفز للاتحاد السياسي.⁽⁹⁾ عندما تأسس الإتحاد الجمركي والسياسة الزراعية المشتركة في أواخر عقد الستينيات دعا المجلس الأوروبي في شهر كانون الأول/ديسمبر 1969 إلى إقامة إتحاد نقدي أوروبي. وتشكلت مجموعة خبراء بقيادة رئيس وزراء اللوكسمبورغ بيير فيرنر كلفت بوضع مخطط لإنجاز هذا الاتحاد النقدي. رفعت المجموعة مسودة مشروعها الذي عرف باسم "مشروع فيرنر" في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1970. تضمن هذا المشروع تصوراً بإقامة الاتحاد النقدي الأوروبي في غضون عقد من الزمن - أي مع حلول العام 1980. غير أن إنهاء العمل بنظام بريتون وودز Bretton - Woods System^(*) عام 1973 والاضطراب الذي تبعه في أسواق القطع الأجنبي حرفت المشروع عن مساره، وعطلت تنفيذه باستثناء عنصر واحد من هذا المشروع وهو آلية أسعار الصرف شبه الثابتة للعملات الأوروبية الرئيسية، أو ما يسمى آلية "الأفعى". كانت هذه الآلية التي استمر العمل بها فيما بين عامي 1972 و1978 الأساس الذي استند إليه النظام النقدي الأوروبي الذي أطلق في العام 1979.

(*) نظام بريتون وودز هو نظام نقدي دولي أحدث عام 1944 من خلال مؤتمر دولي شاركت فيه 44 دولة عقد في مدينة بريتون وودز بولاية نيوهامبشاير. كانت النتيجة المباشرة لهذا المؤتمر إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإعمار والتنمية (ويعرف اختصاراً بالبنك الدولي) وأسعار الصرف الثابتة التي ظل معمولاً بها حتى أعوام السبعينيات. صادقت الولايات المتحدة على الإتفاقية الأصلية، وبذلك أصبحت قانوناً فيها عام 1945، ثم عدل هذا القانون عام 1971 فاستبدل نظام القيمة الإسمية المكافئة للعملة بنظام سعر الصرف العائم - المترجم.

التسلسل الزمني للأحداث	
1951	معاهدة باريس تؤسس مجموعة الفحم والصلب الأوروبية.
1957	معاهدة روما تؤسس المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EC)، وأعضاؤها بلجيكا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا واللوكسمبورغ وهولندا.
1973	الدانمارك وإيرلندا والمملكة المتحدة تنضم إلى المجموعة الأوروبية EC.
1981	انضمام اليونان إلى المجموعة الأوروبية EC.
1986	القانون الأوروبي الواحد يضع الجدول الزمني لتأسيس "السوق المشتركة" - أي السماح بحرية حركة وانتقال البضائع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال فيما بين دول المجموعة الأوروبية مع حلول عام 1992م، وانضمام إسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الأوروبية.
1992	السوق المشتركة تتحقق وفق الجدول الزمني المعد لها، معاهدة ماسترخت تضع الجدول الزمني للاتحاد النقدي والاقتصادي EMU، والمجموعة الأوروبية تتبنى تسمية "الاتحاد الأوروبي".
1995	النمسا وفنلندا والسويد تنضم إلى الاتحاد الأوروبي.
1999	إحدى عشرة دولة عضو تلي المعايير الأساسية للانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي EMU، وهي -النمسا وبلجيكا وألمانيا وفنلندا وفرنسا وإيرلندا وإيطاليا واللوكسمبورغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا- وأصبح يشار إلى هذه الدول بتسمية "يوروباند Euroland". وفي هذا العام أيضاً أطلقت وحدة العملة الأوروبية "اليورو"، (مع ملاحظة أن السويد لم تحقق المعايير المطلوبة لعضوية الاتحاد النقدي الأوروبي وأن الدانمارك والمملكة المتحدة فضلنا عدم اعتماد العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" فيما اختارت كل من النرويج والسويد عدم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي).
2001	اليونان تنضم إلى الاتحاد النقدي الأوروبي فأصبح عدد الدول الأعضاء في يوروباند اثني عشر بلداً.
2004	عشر دول تنضم إلى الاتحاد الأوروبي، هي -قبرص، جمهورية استونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا وسلوفينيا. وفي هذا العام أيضاً وقع رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الدستور الأوروبي.

لكن الأعمام التي أعقبت ذلك شهدت تراجعاً في هدف تأسيس الاتحاد النقدي الأوروبي. فالسياسات الاقتصادية داخل أوروبا وسياسات مجموعة الدول السبع G7 تباعدت كثيراً عن بعضها وظهرت تقلبات كبيرة في أسعار صرف العملات. لكن فرنسا وإيطاليا واصلتا دعمها في سبيل إحراز تقدم باتجاه الإندماج النقدي - ولعل السبب في ذلك امتعاضهما من الموقف المهيمن للمارك الألماني في أوروبا - وعارضت ألمانيا هكذا تقدم. فقد باتت العملة الألمانية رمزاً للمعجزة الاقتصادية التي حققتها ألمانيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولم يكن سكان ألمانيا يحبذون فكرة إدخال عملتهم ضمن عملة مشتركة مع بلدان لها سجلات غير موثوقة من حيث الأسعار واستقرار العملة.

وفي رد فعل مفاجئ للانتقاد الفرنسي والإيطالي للطبيعة "اللامتائلة" لنظام النقد الأوروبي (حيث شعرت هاتان الدولتان أن هذا النظام يؤسس لمعيار المارك الألماني في أوروبا) اقترح وزير الخارجية الألماني هانز ديتريتش غينشر عام 1988 إحداث مصرف مركزي أوروبي. وكانت حجته في ذلك أن عملة مشتركة ومصرفاً مركزياً يمثلان محفزاً لتحقيق نقطة التقاء اقتصادي بين الدول الأعضاء، وهو الأمر المطلوب لوضع الأساس السليم لأي ترتيب نقدي مستقر في أوروبا. وفي مذكرة متابعة لهذا الاقتراح حدد وزير المالية الألماني غيرهارد ستولتبرغ المتطلبات الأساسية للاتحاد النقدي الأوروبي من وجهة النظر الألمانية، وهي: مصرف مركزي مستقل، التزام باستقرار الأسعار وحرية حركة رؤوس الأموال. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أن الجمهور الألماني العام - والمصرف المركزي الألماني القوي - كانوا يشككون بالاتحاد النقدي الأوروبي فإننا نتساءل بريبة ما الذي دفع المسؤولين في الحكومة الألمانية لإتخاذ هذه المبادرة. لعلهم ظنوا أن مقترحاتهم لن يقبل بها الفرنسيون والإيطاليون، وأن رفضهم للمقترحات الألمانية سوف يضع حداً لتدمر هؤلاء من "انعدام التناسق والتماثل" في النظام

النقدي الأوروبي EMS. ولكن وبرغم حالات التشكك المتزايدة، انعقد المجلس الأوروبي في هانوفر عام 1988 وأسس لجنة بقيادة رئيس الإتحاد الأوروبي جاك ديلاور مهمتها دراسة واقتراح خطوات عملية ملموسة تهدف إلى إقامة الإتحاد النقدي الأوروبي. رفعت اللجنة تقريرها (باسم تقرير ديلاور) في مطلع عام 1989، وكان النواة لمعاهد ماسترخت التي تم التوقيع عليها عام 1997 والتي وضعت جدولاً زمنياً لتحقيق الإتحاد النقدي الأوروبي قبل انتهاء ذلك العقد من السنين.

لو أن جدار برلين لم يسقط في عام 1989 لربما لقيت هذه المبادرة الجديدة لإنشاء الإتحاد النقدي الأوروبي EMU المصير نفسه الذي لقيه مشروع فرنر Werner Plan الذي سبقها. لكن المستشار الألماني هيلموت كول أدرك قبل غيره من السياسيين أن هذه الحادثة مهدت الطريق أمام توحيد ألمانيا. ولكي يهديء مخاوف الدول المجاورة له إزاء الوحدة الألمانية كان على استعداد لتوطيد مكانة بلاده في الإتحاد الأوروبي. أما بالنسبة لفرنسا فإن أفضل ضمان تراه لتأكيد اندماج ألمانيا في أوروبا هو الإتحاد النقدي، فقبل المستشار كول الثمن الذي تمثل بالتنازل عن المارك الألماني مقابل دعم فرنسا لتوحيد ألمانيا. لقد رأى أن توحيد ألمانيا وإنشاء الإتحاد النقدي الأوروبي حادثتان مرتبطتان ببعضهما. وربما كان من الممكن حصول الحادثة الأولى دون حدوث الثانية، ولكن يصعب أن يصدق المرء أن الشعب الألماني يمكن أن يتخلى عن عملته المفضلة مقابل أي شيء آخر إلا توحيد ألمانيا.

تضاؤل الزخم باتجاه الإتحاد السياسي:

مع سقوط جدار برلين وتوحيد ألمانيا وإقامة الإتحاد النقدي الأوروبي وعودة دول وسط أوروبا إلى أوروبا (والتي توجت بانضمام هذه الدول إلى الإتحاد الأوروبي) يمكن القول إن حرب القرن العشرين في أوروبا قد انتهت أخيراً. ولكن

مع انتهاء هذه الحرب فقد الدفع باتجاه الإندماج السياسي الأوروبي زخمه. ففي محاولة أخيرة منهما لدفع الإتحاد السياسي إلى الأمام قرر المستشار الألماني كول والرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران أثناء اجتماع المجلس الأوروبي في دبلن في نيسان/أبريل عام 1990 الدعوة إلى عقد مؤتمر للحكومات يخصص للبحث في إقامة إتحاد سياسي يسير على التوازي مع مؤتمر حكومي يخصص للبحث في الإتحاد النقدي. لكن نتائج هذه المبادرة كانت مخيبة لآمال كل من كان يؤيد الإندماج السياسي الكامل.

غير أن اختتام مؤتمر الحكومات حول الإتحاد السياسي الذي انعقد أثناء قمة أمستردام لعام 1997 حقق تقدماً محدوداً باتجاه الاندماج والتكامل في مجال السياسة الإجتماعية والتوظيف، وكان أهمها تبني حلف الاستقرار والنمو Stability and Growth Pact وسيلة من وسائل تنسيق السياسة المالية في الإتحاد النقدي الأوروبي. وقد رأى الجانب الألماني، على وجه الخصوص، أن حلف الاستقرار والنمو هو ثاني أفضل الخيارات لسياسة مالية مشتركة ضمن اتحاد سياسي. وبعد إبرام معاهدة ماسترخت أكد كبار المندوبين الألمان، ومنهم رئيس المصرف المركزي Bundesbank هانز تيتماير Hans Tietmeyer أن الإتحاد النقدي غير ممكن دون اتحاد سياسي.⁽¹⁰⁾ وعندما أخفقوا في تحقيق الثانية أخذوا يبحثون عن إجراءات أخرى لتحسين الإتحاد النقدي. فإذا كان التنسيق السياسي بشأن السياسة المالية ضمن نظام فدرالي غير مجد فربما يكون ثمة قانون بسيط وميكانيكي يمكن له أن يفرض شيئاً من الانضباط المالي. كانت المحاولة الأخيرة في سبيل تحقيق اندماج سياسي استكمال مسودة الدستور الأوروبي عام 2003، التي لم تزد شيئاً أكثر من مجرد تكريس للمعاهدات الحالية في الإتحاد الأوروبي وتوحيد حقوق الانتخاب في الدول الأعضاء ضمن إتحاد أوروبي موسع. ورغم أن الحكومات الأوروبية قد وافقت على هذا الدستور في عام 2004، إلا أن تصديق البرلمان في خمس وعشرين دولة غير مؤكد.

وبرغم التعاون السياسي القائم في مجالات معينة إلا أن أوروبا مرشحة لأن تظل مشرذمة على الصعيد السياسي في دول قومية صغيرة أو متوسطة الحجم. وأوروبا على هذه الحالة عرضة دوماً لمؤثرات خارجية وأكثر ميلاً نحو الانقسام السياسي ولقوى الطرد النابذ (كما حصل مؤخراً في الصراع حول حرب العراق). من الصعب أن يرى المرء كيف لا يمكن لأوروبا على هذه الحال أن تفقد ثقلها السياسي على المسرح العالمي أمام الولايات المتحدة وأمام الصين التي تتزايد أهميتها.

التحدي الاقتصادي:

النموذج الاقتصادي الأوروبي هو نموذج اقتصاد السوق ولكن بدور قوي للحكومة التي تضع القوانين الخاصة بالبضائع والخدمات والعمل وأسواق رأس المال، وتدير سياسة الاقتصادات الكبرى وتتبع سياسة اجتماعية توقعية، تستبق الصعاب قبل حدوثها. في النسخة الألمانية لهذا النموذج - وهي ما عرفت باسم اقتصاد السوق الاجتماعي والتي طورها لودفيغ إيرهارد (وغيره) أثناء الحرب العالمية الثانية وطبقت في الجمهورية الفدرالية بعد الحرب - تشرف الحكومة على حسن قيام السوق بوظائفه من خلال السياسة التنافسية وتصحح توزع الدخل الناجم عن عمليات السوق من خلال اتباع سياسة اجتماعية وضريبية. وفي النسخة الفرنسية لهذا النموذج ("التخطيط") تتخذ الحكومة نفسها مبدئياً دوراً أكثر نشاطاً من دور الحكومة في النسخة الألمانية فتضع الخطط الاقتصادية الممتدة لسنوات متعددة وذات أهداف عملية ملموسة للصناعات الخاصة والمؤممة. وفي إيطاليا تمد الحكومة نفوذها إلى الاقتصاد من خلال ملكية الدولة لقسم كبير من القطاع الصناعي. وفي الدول الأوروبية كلها كان القطاع الزراعي يخضع لإدارة حكومية مكثفة وذلك من خلال السياسة الزراعية المشتركة للإتحاد الأوروبي.

غير أن التدخل الحكومي المباشر في الصناعة قد تراجع وانحسر مع مرور الزمن. فقد حذت الحكومات الأوروبية داخل القارة - وبخاصة إيطاليا وفرنسا - حذو بريطانيا فيما عملته في أوائل الثمانينيات وخصخت قسماً كبيراً من ملكياتها الصناعية الواسعة. بل وأكثر من ذلك، أصبحت السياسة الصناعية (وعلى سبيل المثال، في إطار "سياسة التخطيط" الفرنسية) أقل تدخلاً. لكن الحكومات في تلك الأثناء، واصلت تدخلها في إعادة توزيع الدخل وتحسين دولة الرفاه. ولذلك بقي الإنفاق الحكومي عموماً والإنفاق على الإعانات الاجتماعية محتفظاً بنسبته العليا من الناتج المحلي الإجمالي، وظلت هذه النسبة في أوروبا أعلى من أي مكان آخر، وخصوصاً في الولايات المتحدة (انظر الشكل 13.2).

الشكل 13.2 الإنفاق الاجتماعي (ونسبته المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1995 - 1998)

فرنسا	29.1
ألمانيا	27.4
إيطاليا	24.5
المملكة المتحدة	25.4
الولايات المتحدة	15.1
كندا	18.4

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

لكن ذلك الدور الحكومي القوي بما في ذلك الضمان الاجتماعي الشامل الذي يستفيد منه الأفراد قد تسبب مع مرور الزمن بحصول تشوهات في الإقتصاد الأوروبي. من تلك التشوهات نذكر جماعات المصالح الذين يسعون للحصول على ريع اقتصادي والدفاع عنه والذين أضحوا لاعبين هامين على الساحة الاقتصادية وكان لهم أثر مباشر في تشوه أسعار البضائع وأسعار

الوساطة التجارية. وكذلك الأفراد الذين شكلوا خطراً معنوياً من خلال اعتمادهم على دولة الرفاه في توفير الرعاية لهم في فترات المرض والبطالة والشيخوخة بدلاً من اللجوء إلى تكوين مدخرات خاصة وإتخاذ إجراءات احتياطية من تلقاء أنفسهم. أضف إلى ذلك تلك المواقف المتغيرة إزاء المجازفة في الحياة الاقتصادية حيث أثر الأفراد الأنشطة ذات المخاطر الضئيلة والأقل مطلباً مبتعدين عن أنشطة تتطلب تنظيم الأعمال وتشغيلها وتحمل مخاطرها والقيام بأعمال ذاتية. فقد عملت هذه التغييرات في السلوك على التقويض التدريجي لقابلية حياة النموذج الاقتصادي الأوروبي للمدى البعيد. في مطلع الثمانينات ارتأت المملكة المتحدة أن تقطع صلتها بالنموذج الاقتصادي الأوروبي واعتمدت منهجية أكثر توجهاً نحو السوق. لكن الدول داخل القارة الأوروبية اختارت التمسك بالنموذج. والآن يواجه هذا النموذج تحديات خطيرة من جانب الاتحاد النقدي الأوروبي والعملة والتغير الديموغرافي.

النموذج الاقتصادي في أوروبا والاتحاد النقدي الأوروبي:

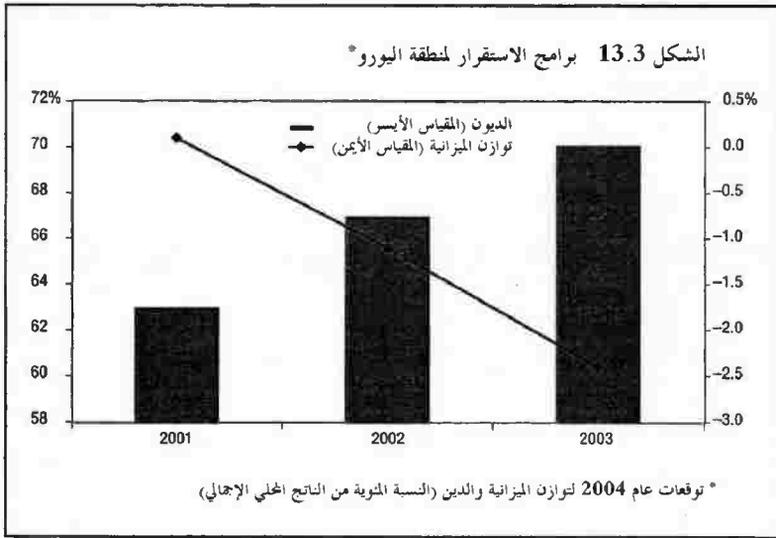
وضعت معاهدة ماسترخت شروطاً مسبقة لانضمام أي دولة للإتحاد النقدي الأوروبي. تمثل أحد هذه الشروط بضرورة تحقيق نقاط التقاء "اسمية" في معدلات التضخم وأسعار الفائدة والعجز المالي ونسب الدين. وكان من المتوقع أن يتبع ذلك التقاء "حقيقي" في نمو النشاط والتوظيف، والهدف من ذلك أن تكون السياسة النقدية ملائمة ليس فقط لمجموع دول "يورولاند" (Euroland) بل وأيضاً لكل دولة عضو على حدة. ومع أن السياسة المالية كانت لا تزال تتبع على المستوى الوطني - وبذلك تكون متناسبة مع احتياجات كل دولة - إلا أن مساحة مناورتها كانت في معظم البلدان مقيدة بضرورة تخفيض العجز الحكومي إلى مستويات مستدامة على المدى المتوسط إلى البعيد. ومن هنا كان حلف الاستقرار

والنمو في نظر الكثيرين كفيلاً بأن تتمسك البلدان فعلاً بالإجراءات الاحترازية للسياسة المالية.

وبما أن سياسة الاقتصاديات الكبرى قد ارتقت إلى مستوى فوق قومي، وتخطت فيه حدود البلدان القومية أو انها أخضعت لأحكام وقوانين، وحيث أن مرونة الاقتصاديات الصغرى قد غدت محدودة فإن سلاسة عمل الاتحاد النقدي الأوروبي قد تقتضي تزامناً في تطورات الدورة الاقتصادية بين دول منطقة اليورو (أي "التقاء حقيقي"). لكن التطورات في النشاط الاقتصادي ما زالت متغايرة بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي وموقف سياسة الاقتصاديات الكبرى يقرره المصرف المركزي الأوروبي وقوانين السياسة المالية لا تناسب جميع البلدان بالتساوي. إذن هنالك شيء ما يجب أن يضحى به.

أشار بعض الاقتصاديين القلائل بأن التوترات داخل الاتحاد النقدي الأوروبي ستؤدي بالتالي إلى تصدع في صرامة الهيكلية. أو بعبارة أخرى إن انعدام مرونة الاقتصاديات الكبرى قد تؤدي إلى مرونة في الاقتصاديات الصغرى - وهذا أمر يشكل ابتعاداً جزئياً عن النموذج الاقتصادي الأوروبي أو تحولاً خطيراً عنه في الحد الأدنى. ورأى آخرون أن سياسة نقدية "بقياس واحد يناسب الجميع" ضمن اتحاد مليء بالتباينات سوف يخلق نوعاً من الاستياء ضد المصرف المركزي وقد يؤدي بالتالي إلى انسحاب بعض الدول من الاتحاد النقدي. لكن أياً من هذه التنبؤات لم يتحقق حتى الآن. إلا أن الضغط الاقتصادي الناجم عن تطورات اقتصادية حقيقية ومتباينة داخل اتحاد صارم نسبياً في سياسة الاقتصاديات الصغرى قد أثر فعلاً في السياسة المالية. وتخلفت الدول بأشواط بعيدة عن تحقيق هدف موازنة الموازين الهيكلية لميزانياتها، ولم تستطع بعض الدول أن تخفض العجز لديها إلى ما دون 3 بالمائة من سقف الناتج المحلي الإجمالي (الذي حددته معاهدة ماسترخت بأنه الحد الأعلى المقبول للعجز داخل

الإتحاد النقدي). وقد طبق ضغط سياسي بغية حماية من يخالفون السياسة المالية من عواقب مخالفتهم. ومن هذا المنطلق انعقد المجلس الأوروبي على مستوى وزراء الاقتصاد والمالية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2003 واتخذ قراراً بتعليق الإجراء المفروض بخصوص العجز ضد ألمانيا وفرنسا اللتين فرضت عليهما المفوضية برنامجاً للتعديل والضبط المالي. وبالتالي عقوبات في حال عدم الامتثال (انظر الشكل 13.3).



المصدر: المفوضية الأوروبية، مديرية الاقتصاد والمالية

والجدير ذكره أن مخالفة أحكام السياسة المالية يثير مشكلتين. أولاً، إنها تقوض الأساس المؤسسي للاتحاد النقدي الأوروبي. فإذا أمكن مخالفة أحكام معاهدة ماسترخت بخصوص السياسة المالية، فما هو مدى سلامة الأحكام الأخرى من التدخل السياسي - مثلاً تلك المتعلقة باستقلال المصرف المركزي الأوروبي؟ وثانياً، إن استمرار العجز الهيكلي وارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي سوف يقودان إلى تفاقم الإجهاد المالي في المستقبل عندما

يتعين على عدد أصغر من السكان العاملين وهم في عمر العمل أن يتحملوا العدد الأكبر من سكان متقاعدین عن العمل. وفي تلك الحالة سوف يزداد العبء الضريبي على العمال لتوفير التمويل اللازم لتغطية الإعانات التقاعدية العامة التي سوف تزداد بفعل ضرورة خدمة الدين العام الذي تزايد (حيث إن القسم الأكبر منه مدين لأصحاب المعاشات التقاعدية والمقيمين الأجانب).

ومن جهة أخرى، ليس ثمة احتمال بأن يؤدي الإجهاد الذي فرضه انعدام مرونة الاقتصاديات الصغرى على الإتحاد النقدي إلى انفراط عقد الإتحاد الأوروبي سياسياً واقتصادياً (وكذلك مؤسساته المختلفة بما في ذلك الإتحاد النقدي). فالتكاليف السياسية لهذا الانفراط أكبر كثيراً من أي مكسب اقتصادي متوقع جراء إصلاح الاختلال الوظيفي لمؤسسات الإتحاد الأوروبي، ولعلها قد تقذف بالرمال في الآلة الاقتصادية الأوروبية. لكن استمرار العجز المالي سوف يشكل ضغطاً متصاعداً على أسعار الفائدة وعلى معدلات الادخار المنزلي الخاص (ذلك أن الناس سيفقدون الثقة بالإعانات التي تدفعها الدولة للشيخوخة). وسيكون من شأن ذلك انخفاض في الاستثمار والاستهلاك وبالتالي في نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التوظيف.

النموذج الاقتصادي الأوروبي والعملة:

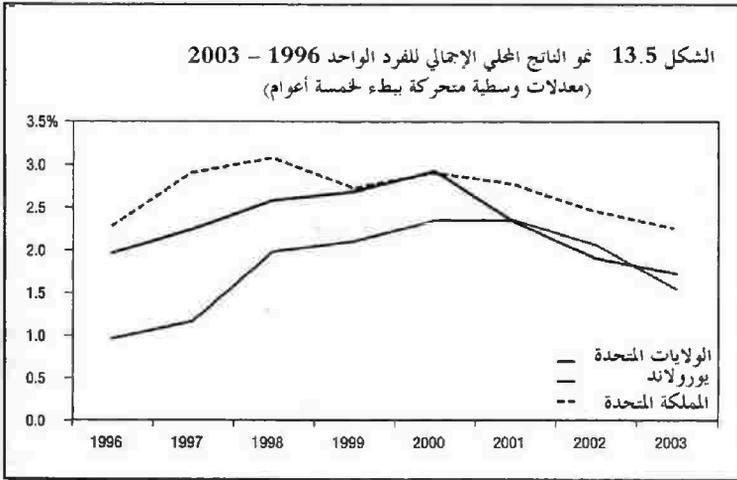
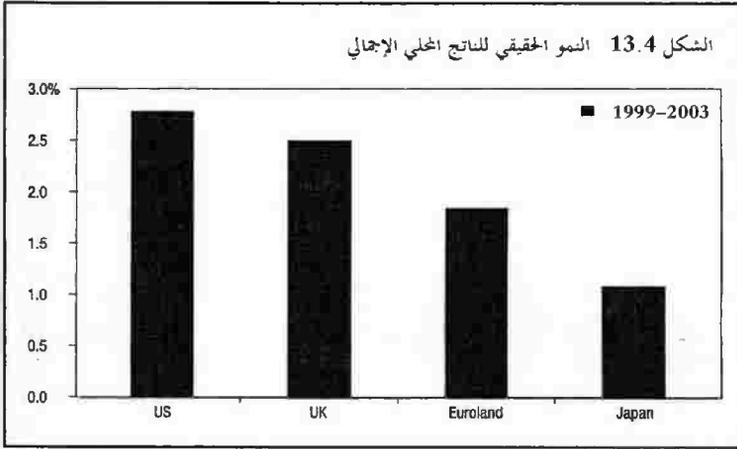
وما زاد في حجم الضغوط على النموذج الاقتصادي الأوروبي اندماج البلدان الشيوعية سابقاً والأقل تطوراً في سوق عالمي للبضائع والخدمات وانحياز الحواجز أمام تدفقات رؤوس الأموال الدولية والتقدم التكنولوجي السريع بقيادة الولايات المتحدة بصورة رئيسة. ومع أنه بُدئ ببعض الإصلاحات إلا أن استجابة السياسة الاقتصادية غير كافية. وبما أن التكيف يمضي بطيئاً بسرعة السلحفاة ولا يلبي المقتضيات فمن المحتمل أن يظل الأداء الاقتصادي الأوروبي في مستوى متدن بعض الشيء.

في السنوات العشرين الماضية تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو تراجعاً ملحوظاً رغم أنه حافظ على قوته أو أظهر تحسناً في بلدان كبرى غيرها. فقد بلغ وسطي النمو حوالي 1ر8 بالمائة منذ بداية تطبيق الإتحاد النقدي الأوروبي عام 1999 بالمقارنة مع 2ر8 بالمائة في الولايات المتحدة و 2ر5 بالمائة في المملكة المتحدة (انظر الشكل 13.4). وقد يعزى هذا التباطؤ في النمو بمنطقة اليورو إلى انخفاض النمو السكاني. غير أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للفرد خلال الفترة 1990 - 2002 سجل معدلاً في منطقة اليورو أعلى من معدله في الولايات المتحدة (انظر الشكل 13.5). إلا أن هذا النمو نفسه بالنسبة للفرد في السنوات القليلة الماضية سجل معدلات أدنى من أي مكان آخر. وحقيقة الأمر إن اقتصاد منطقة اليورولاند لم يشارك مشاركة كاملة في النهوض الاقتصادي الجديد قبل انتهاء عقد التسعينيات، إلا أنه تأثر على نحو مماثل في التباطؤ الاقتصادي الذي أعقب انفجار فقاعة أسهم الانترنت. وعلاوة على ذلك كان الانتعاش واسترداد الاقتصاد لعافيته بعد ذلك الضعف الذي لحق به في فترة 2001 - 2002 أشد بطناً في أوروبا منه في معظم البلدان الصناعية الأخرى.

كما أن مصاعب التكيف مع ظروف المنافسة الدولية المتزايدة كانت سبباً له أهميته الكبرى في تراجع الأداء داخل منطقة يورولاند في السنوات الأخيرة، وظهور الصين وبلدان جنوب شرق آسيا كموردين رئيسيين للبضائع المصنعة وانضمام دول وسط أوروبا إلى الإتحاد الأوروبي قد زادت من حدة منافسة ضالة الكلفة أمام المنتجين الأوروبيين. وحيث أن الأجور في أوروبا مؤلمة والتكاليف غير ذات علاقة بأجور العمالة عالية جداً وحركية العمالة محدودة فإن منافسة الأجور الرخيصة من الخارج قد أضافت ضغطاً متصاعداً على البطالة. وإضافة لذلك كله يمكن القول إن التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات شكلت

تحدياً كبيراً لدور أوروبا كمنتج للبضائع والخدمات ذات الكثافة التكنولوجية. وغني عن القول إن الأنظمة الحكومية والممارسات البالية في العمل والافتقار إلى الإدارة الكفوءة قد أخرت تطبيق التكنولوجيات الجديدة في قطاع الأعمال.

وأخيراً وليس آخراً، إن تزايد التكامل في سوق رأس المال الدولي قد رفع وتيرة المنافسة على رؤوس الأموال. فقد عمدت الشركات منذ انتهاء عقد الستينيات إلى استبدال العمالة برأس المال في خطوة منها للإقلال من الضغط الناجم عن ارتفاع تكاليف العمالة على الأرباح. وقد كان سهلاً استبدال العمالة ذلك أن تكاليف رأس المال ظلت منخفضة بسبب ارتفاع معدلات الادخار المحلي ولأن الضغط من حملة الأسهم لرفع عائد رأس المال المستثمر كان معتدلاً. وكان الجزء الأكبر من الصناعة في أيدي الحكومات، وكان اقتناء الشركات لأسهم متقاطعة واسع الانتشار. لكن الأشياء تغيرت عندما شرعت الحكومة بخصخصة ما تملكه من شركات وكذلك مع تزايد الاندماج الدولي في أسواق رأس المال. من ذلك أن العائدات الجذابة على رأس المال خارج أوروبا قد تسببت في تدفقات خارجية لرأس المال ما حرم قطاع الأعمال من مصدر تمويل زهيد الثمن. فاضطرت الشركات في منطقة يورولاند أن تعيد هيكلتها بغية تحسين جاذبيتها أمام المستثمرين. وفي كثير من الحالات كانت إعادة الهيكلة هذه خفضاً تدريجياً لأسهم رأس المال بهدف رفع إنتاجية رأس المال. ونتيجة لذلك تراجع النمو الاستثماري عن مستوياته السابقة نسبياً مع المعدلات المتحققة خارجاً.



المصدر: سلطات الإحصاء الوطني و Haver Analytics

بسبب هذه التطورات تباطأ النمو السنوي لأسهم رأس المال من 3 بالمائة خلال الفترة الواقعة بين عامي 1981 و 1990 إلى 2 بالمائة فقط في عام 2003. وفي موازنة جزئية لهذا التراجع حصل ركود في إجمالي ساعات العمل المشغولة بعد أن انخفضت انخفاضاً كبيراً في السبعينيات. غير أن إجمالي نمو الإنتاجية في الوساطة التجارية - وهو ما يعكس قدرة الاقتصاد على دعم نمو رأس المال ومدخل العمالة من خلال التكنولوجيا - انخفض بمقدار النصف منذ منتصف

التسعينيات. بالمقابل، تضاعف تقريباً إجمالي نمو إنتاجية الوساطة التجارية في الولايات المتحدة للفترة عينها.⁽¹¹⁾ وبدون زيادة كبيرة في نمو الإنتاجية يصعب أن نرى كيف يستطيع النمو العالمي في منطقة يورولاند أن يتحسن ليصل إلى مستوياته السابقة ويضيّق الفجوة التي تفصله عن الولايات المتحدة. ففي دراسة أجراها مصرف دويتشه بنك مؤخراً قدر هذا المصرف نمواً محتملاً لمنطقة يورولاند بمعدل وسطي سنوي قدره 1.75 بالمائة للفترة 2003 - 2010.⁽¹²⁾ وقد استند هذا التقدير إلى مساهمة قدرها 0.6 بالمائة من إجمالي نمو إنتاجية الوساطة التجارية، ومن نمو المدخل الرأسمالي المقدر بـ 0.7 بالمائة ومن نمو مدخل العمالة المقدر بـ 0.5 بالمائة. ولكي تتحقق هذه التقديرات افترض أن نمو الإنتاجية والمدخل الرأسمالي سوف يستقر فوق مستوياته التي حققها مؤخراً، بينما يتسارع نمو مدخل العمالة على حساب تمديد وقت العمل وارتفاع معدلات المشاركة وانخفاض البطالة الهيكلية. أما إذا لم يحصل أي تحسن في سوق العمل فسوف يبقى النمو المحتمل عند 1.5 بالمائة فقط.

ومع مرور الزمن سيكون من شأن انخفاض النمو العام في منطقة اليورو أن يقلص ثقلها الاقتصادي (وبالتالي ثقلها السياسي أيضاً) على الساحة العالمية. ففي عام 2003 كان الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة يورو يعادل 74 بالمائة من حجم الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة (عند المقارنة بين الناتجين باستخدام مكافآت القوة الشرائية). فإذا حقق نمو هذا الناتج في منطقة اليورو معدلاً وسطياً قدره 1 بالمائة للفترة من 2003 وحتى 2010، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بمعدل سنوي قدره 3.5 بالمائة للفترة نفسها فإن حجم الاقتصاد في منطقة اليورو سوف يتقلص ليصبح في العام 2010 نحو 65 بالمائة من حجم اقتصاد الولايات المتحدة.

النموذج الاقتصادي الأوروبي والتغير الديموغرافي:

يأتي التحدي الأكبر للنموذج الاقتصادي الأوروبي من التغير الديموغرافي. وحيث أن نسبة الشيخوخة بين السكان تتزايد سريعاً فإن النمو المحتمل للناتج المحلي الإجمالي سوف ينخفض وسيصبح النظام التقاعدي العام والنظام الصحي تحت ضغط مالي شديد. وقد ينتعش التضخم بسبب الصراع حول توزيع الدخل بين جيل من هم في سن العمل وجيل المتقاعدين. ومن المرجح أن تتخفف قيمة الأصول الحقيقية والمالية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وهبوط معدلات الادخار الوطني.

وصلت معدلات نسبة الولادات في أوروبا إلى ذروتها في منتصف الستينيات، أو بعد عشر سنين إلى خمس عشرة سنة من الولايات المتحدة. وبعد ذلك التاريخ شهدت انخفاضاً سريعاً عن تلك الذروة. ففي ألمانيا كان المعدل 138 طفلاً لكل 100 امرأة في العام 2000، بعد أن كان أكثر من 250 طفلاً عام 1965. أما في الدول الخمس عشرة الأصلية في الإتحاد الأوروبي فقد انخفضت نسبة الولادات إلى 148 طفلاً لكل 100 امرأة، وهي نسبة أعلى قليلاً من ألمانيا. وحيث أن الحفاظ على الاستقرار السكاني (دون هجرة وافدة) يقتضي نسبة من الولادات تساوي أكثر قليلاً من 200 طفل لكل 100 امرأة، فإن انخفاض نسبة الولادات ينذر بانخفاض في عدد السكان في أوروبا مستقبلاً. ولهذا التغير الديموغرافي المقبل تداعيات عديدة.

أول هذه التداعيات انخفاض في النمو المحتمل للناتج المحلي الإجمالي. ومن الممكن تعويض هذه الانخفاض في النمو السكاني، ولفترة وجيزة، بزيادة نسبة المشاركة في قوة العمل وازدياد عدد ساعات العمل (الأسبوعية وعلى مدى الحياة). ولكن حين ينضب الاحتياطي ويبدأ عدد السكان بالتقلص سوف ينخفض مدخل العمل في الإنتاج، وتشير التقديرات إلى أن هذا الوضع سوف

يحصل في ألمانيا عام 2020 عندما يتقاعد عن العمل جيل من ولدوا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. لكن تزايد نسبة رأس المال إلى العمل يمكن أن يلطف من آثار تقلص نمو مدخل العمل على النمو المحتمل للناتج المحلي الإجمالي، غير أن شيخوخة السكان قد تسبب انخفاضاً في إجمالي نمو إنتاجية الوساطة التجارية حين يتلاشى الابتكار ويزداد الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة.

ثانياً، إن شيخوخة السكان سوف تضع ضغطاً متصاعداً على الإنفاق الحكومي وتضعف القاعدة الضريبية. تشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أن صافي الدين العام في بلد "يطبق الأساليب الخاصة" قد يتضاعف بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب تكاليف الشيخوخة خلال النصف الأول من القرن الحالي.⁽¹³⁾

ثالثاً، عندما لا يعود ممكناً التوفيق بين الطلب على الخدمات الحكومية وقدرة الحكومات على زيادة الضرائب والاقتراض يزداد التضخم. ونحن نعلم من التاريخ أن فترات الإنقباض المالي ترافقت عادة بنسبة عالية من التضخم حيث لجأت الحكومات إلى "الضريبة التضخمية" كملاذ أخير للإيرادات.⁽¹⁴⁾ وربما تلجأ الحكومات إلى هذه الوسيلة ثانية حين تصبح الأموال الحكومية غير مهيأة للتعاطي مع تكاليف الشيخوخة. وارتفاع التضخم لن يؤدي فقط إلى زيادة هادئة في الضرائب من خلال "زحف تدريجي بحسب شرائح الدخل" بل وسيعمل أيضاً على خفض قيمة الإعانات التي تدفعها الحكومة والتي لا يمكن تخفيضها بالمطلق لأسباب سياسية. وإذا وجد أي مصرف مركزي مستقل نفسه أمام خيار التفاوض عن الضعف الاقتصادي وتخلخل الأموال الحكومية بسبب صراع الأجيال حول توزيع الدخل وبين خيار القبول بالمعدل المرتفع للتضخم فإنه سيختار الثاني الذي هو أهون الشرين.

رابعاً، من المحتمل أن تنخفض أسعار الأصول. بما أن الإعانات العامة للتقاعد ستصبح أقل سخاءً فسوف يضطر الناس لزيادة ادخاراتهم أثناء حياتهم العملية ليضمنوا لأنفسهم مستوى معيشي مقبول حين يتقاعدون. لذلك حين تنخفض نسبة السكان العاملين أمام السكان المتقاعدين في السنوات المقبلة، يختل التوازن بين الادخار وعدم الادخار. وهذا الوضع، مضافاً إليه ارتفاع أسعار الفائدة بسبب تزايد الإقتراض الحكومي والتضخم، سوف يقود في أكثر الاحتمالات إلى انخفاض قيمة الأصول الحقيقية والأصول المالية. ورغم أن انخفاضاً كهذا في أسعار الأصول أمر مرجح الحدوث في جميع المجتمعات التي تكثر فيها معدلات الشيخوخة، إلا أنه سيكون في أشد حالاته في أوروبا - وبخاصة في إيطاليا وألمانيا - اللتين ستشهدان أكبر انخفاض في نسبة العاملين إلى المتقاعدين.

هل هي تغذ السير نحو الأفول؟

في كتابه الشهير بعنوان *The Wealth and Poverty of Nations* يتحدث دافيد لاندز David Landes عن نهوض وسقوط مختلف القوى العظمى الأوروبية منذ منتصف الألفية الماضية. فهو يرى أن ثمة عدداً من العوامل اجتمعت معاً لتسبب فقدان دولة ما لتفوقها الاقتصادي، وهي: التشبع والرضا الذاتي المفضي للغرور في أعقاب منجزات اقتصادية مهمة، وعدم تكيف "نموذج الأعمال البالي" مع تغير الظروف، و/أو وجود حكومة غير متسامحة تقمع البحوث والتطوير، وتطبيق التكنولوجيات الجديدة. ومن غير المحتمل أن تعود أي من القوى العظمى السابقة في أوروبا - إسبانيا أو البرتغال أو هولندا أو المملكة المتحدة - إلى النهوض ثانية وتستعيد عظمتها وأمجادها السالفة. فهل يا ترى تعاني أوروبا كلها هذا المصير نفسه في الانحدار النسبي في العالم والذي يتعدى تغيير اتجاهه؟

ربما! لكن التاريخ الاقتصادي للدول يقدم لنا مثلاً لبلد تمكن من النهوض بعد ضعف طال أمده، ذلك هو الصين. كانت الصين حوالي منتصف الألفية الماضية أكثر قوة من أوروبا عسكرياً واقتصادياً، وأكثر تقدماً منها تكنولوجياً. لكن حكومتها التي أصابها الغرور والسيطرة على جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية اتبعت سياسة داخلية النظرة والتوجه، ما أفقدها تفوقها التكنولوجي وعظمتها الاقتصادية والعسكرية. وبعد خمسمائة عام تقريباً بدأت الصين تلحق بركب البلدان الأكثر ازدهاراً في العالم وكان ذلك بعد أن انسحبت الحكومة تدريجياً من التدخل في مناحي الحياة كافة.

ربما لا يكرر التاريخ نفسه، ولكن، كما يقول مارك توين Mark Twain، يحمل إيقاعات متماثلة. فالحروب الداخلية التي هزت العالم بأسره قوضت وضع أوروبا السياسي في القرن العشرين. كما أن الغرور والتوجه نحو الداخل دون النظر إلى الخارج والاعتماد الكبير على الحكومات لمعالجة كافة الأمور الحياتية، قد وضعت اقتصاد أوروبا في مسار يفضي إلى الانحدار النسبي. لكن أوروبا، مثلها مثل الصين، لا ينبغي أن تظل في حالة عجز ويأس إلى الأبد. أما إذا ظل قارئ هذه السطور على قيد الحياة ليشهد الانتعاش الاقتصادي لأوروبا فهذه مسألة مختلفة.

هوامش الفصل

- 1- Karl Popper, The Poverty of Historicism (London: Routledge, 1960).
- 2- David S. Landes, The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are So Rich and Some So Poor (New York: W.W.Norton, 1998).
- 3- Paul Kennedy, The Rise and Fall of Great Powers (New York: Random House, 1987), p.19
- 4- التي 1923 عندما عجزت ألمانيا عن دفع تعويضات الحرب احتلت فرنسا منطقة الرور عام 1923. تعد قلب ألمانيا الصناعي وعلى إثر ذلك وضعت خطط مختلفة لدفع هذه التعويضات كان

- الذي تضمن قيام ألمانيا بدفع هذه التعويضات حتى 1929 لعام Young منها مشروع يونغ . 1988 عام .
- 5-Robert Marjolin, *Memoirs 1911-1986* (London: Weidenfeld & Nicolson, 1989), p.127
- 6- Miriam Camps, *Britain and the European Community* (Princeton University Press, 1964), p.3.
- 7- لم يكن من قبيل الصدفة أن تبدأ عملية توحيد أوروبا بمعاهدة الفحم والصلب، ذلك أن إنتاج ألمانيا من الفحم والحديد، العنصران الأكثر أهمية في التسليح، وضع تحت سيطرة الحلفاء. وجعل هذه الصناعة في إطار مجموعة من الدول تتألف من فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البنيلوكس يعادل وضع الإنتاج الحربي في أيد مشتركة.
- 8 الذي كان أحد مساعدي المستشار كونراد اديناور - Walter Hallstein - رأى فالتر هولشتاين وأول رئيس للمجموعة الاقتصادية الأوروبية - أن هذا الأمر هو "المنطلق الداخلي" لعملية
Walter Hallstein, *Europe in the Making* (New York: W.W.Norton, 1972)
- 9- مستشار السياسات الاقتصادية للرئيس الفرنسي شارل Jacques Rueff يقول جاك روف ديغول، "تحمل أوروبا بما لديها من أموال، وإلا لن تحمل أبداً". وللاطلاع على تاريخ موجز للاندماج النقدي الأوروبي
Daniel Gros and Niels Thygesen, *European Monetary Integration* (New York: Longman, 1998).
- 10- Hans Tietmeyer, *The Relationship between Monetary and Political Integration*. In: A. Bakker, H. Boot, O. Sleijpen, and W. Vanthoor (eds.), *Monetary Stability Through International Cooperation*. Dordrecht 1994, pp.21-30
- 11- See Olivier Blanchard, "The Economic Future of Europe," NBER Working paper 10310, February 2004 and the studies cited there.
- 12- See "Euroland: Assessing Potential Growth," Deutsche Bank Global Markets Research Special Publications, October 1, 2003.
- 13- See OECD, *Economics Outlook*, No.69, Paris, 2001, pp. 160-62
- 14- See "Inflation Is Dead! Long Live Inflation!" Deutsche Bank Global Markets Research Special Report, April 2004.